

المصدر: الاهرام  
التاريخ: ٢٧ اكتوبر ١٩٩٧

٤- اتفق معك في أن النيل لم يكن بعيدا عن أنهان المؤتمرين في استانبول وفي نيبال، ولكن هناك خصوصية لحالة النيل تجعل أية محاولة لانخراط حوضه كله أو بعضه في بورصة المياه الدولية مجرد «سباحة ضد تياره في منطقة شلالات». ومن معالم هذه الخصوصية أن حوض النيل وبشكل وحدة جغرافية وفيدرالية واحدة، وأنه هناك اتفاقيات ثولية راسخة وقديمة بين دول الحوض، وأنه لا توجد دراسة محترمة واحدة حتى الآن تستطيع أن تثبت أن نقل مياه النيل خارج حوضه (خصوصا إلى اسرائيل) سوف تكون أرخص من الرسائل الأخرى للحصول على المياه، كما أن شدة انحدار الهضبة الأنثروبوية، وتعدد روافد النيل الأزرق يجعل من الاستئصال للتحكم في منابع النهر ٥- الدراسة الموسوعية التي أجريت في أمريكا عام ١٩٦٤ تؤكد كل هذه الحقائق.. ومن ثم فإن أي حديث عن بيع مياه النيل لأطراف خارج حوضه هو مجرد عمليات سياسية ترتبط مباشرة برغبة بعض القوى أو حاجتها إلى تحجيم الدور المصري، الذي هو إرث لسبعة آلاف سنة وترجمة لعقائد جغرافية وثقافية وسياسية واقتصادية لا يستطيعون تغييرها.

٦- وفوق كل ذلك هناك قرار سياسي مصري نهائي بإبقاء النيل خارج أية مفاوضات أو ترتيبات متعددة الأطراف في الشرق الأوسط.

■ شكرا للدكتور عزمي خليفة الدبلوماسي المتميز على اهتمامه بالقضية وعلى تقديره الشخصي الذي أظنه فوق ما أستحق.. ولنا عودة للمقارنة الخاطئة بين النفط والمياه.

عبد العظيم حماد

## سياسة خارجية مكافحة ضد تيار النيل

الوزير المفوض الدكتور عزمي خليفة بوصفه من الدبلوماسيين المصريين المتمرسين في قضايا حوض النيل بعد بتعقيب بالغ الأهمية على ما نشر هنا في الأسبوع الماضي تحت عنوان «بورصة المياه» وفي حدود المساحة تلخص تعقيبته فيما يلي:

١- فكرة السوق الدولية للمياه في الشرق الأوسط لم تولد تركية، ولكنها ولدت أمريكية على يد الأستاذة جريس ستار، وطورها البروفيسور جون روتيربيرى رئيس الجامعة الأمريكية في بيروت حاليا، وطبقها على النيل الاسرائيلي اليشع كيتي

٢- مضمون الفكرة هو استحداث قواعد جديدة تتيح لدول المنابع توصيل المياه إلى مناطق جديدة عن طريق البيع.

٣- الجديد في مؤتمر بورصة المياه الأخير في استانبول هو دخول الفكرة حيز المؤتمرات السياسية وقد أعقب مؤتمر استانبول ندوة في نيبال لمدة ٣ أيام تحت عنوان المؤتمر الدولي للمشروعات المتعلقة لتطوير الموارد المائية للدول النامية، وفي افتتاح الندوة قال وزير الموارد في نيبال إن دول النفط العربية لم تكن تملك رأس المال اللازم لاستخراج بترولها، ولم تكن تملك سوق توزيعه، وبمساعدة مستهلكي النفط انتقلت هذه الدول.. إلى مصاف الدول المقطورة، فلماذا لا يحدث ذلك في حالة المياه؟